



قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
46/538	5731/ل/د2/2025 لعام 1446هـ	1446/10/17هـ الموافق 2024/4/15م
نوع الدعوى	التصنيف	سبب النهائية
مدنية	اكتتاب	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصّه: "نفيدكم أنه تم الاكتتاب في الشركة المدعى عليها، وذلك للمشاركة في زيادة رأس مال الشركة المدعى عليها، وكانت قيمة السهم (4) ريال، وتم الاكتتاب بـ (3000) سهم بمبلغ (12,000) ريال سعودي، على أن يتم توزيع الأرباح في نهاية السنة (--)، ولكن إلى الآن لم يتم توزيع الأرباح، وعدم تجاوب الشركة، وعدم التزام الشركة المدعى عليها بالعقد المبرم، وحيث أن الاستثمار مخالف للطرح لهيئة سوق المال مما أوقع الضرر علي، وأفيدكم أنه تم معرفة الاكتتاب عن طريق أحد مشاهير ...، لذا أطلب بفسخ العقد وإرجاع رأس المال وهو (12,000) ريال، وأرجو إن كان هناك جلسات، أن تكون عن بعد لظروف بعد المنطقة عني. الطلبات: فسخ العقد وإرجاع رأس المال" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--)) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى ومرافقاتها مع طلب جوابها، وإبلاغ مديرها بذلك من خلال منصة (أبشر).

وفي ضوء ما سبق، وحيث انقضت المهلة الممنوحة للشركة المدعى عليها دون أن تقدم رداً على صحيفة الدعوى، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من دعواه إلى إلزام الشركة المدعى عليها بإعادة رأس ماله الذي اكتتب به لدى الشركة المدعى عليها، فإن هذه الدعوى تُعدّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وما قدمه المدعي من مستندات، تبين لها أن دعوى المدعي تتمثل في أنه في تاريخ (--)) أبرم عقد شريك مساهم مع الشركة المدعى عليها تضمّن اكتتابه في الشركة المدعى عليها بمبلغ قدره (12,000) ريال مقابل امتلاكه لـ (3000) سهم في الشركة المدعى عليها، إلا أن الشركة المدعى عليها لم تتجاوب معه، ولم تلتزم بالعقد، ولم توزع الأرباح، وأن



الاستثمار مخالف للطرح هيئة السوق المالية، وأنه تضرر من ذلك، ويطالب بإلزام الشركة المدعى عليها بفسخ العقد وإرجاع رأس ماله كاملاً، وذلك على النحو الوارد في صحيفة الدعوى.

وباطلاع الدائرة على السجل التجاري للشركة المدعى عليها، تبين لها أنها شركة مساهمة مبسطة، وحيث تنص الفقرة (3) من المادة (الثانية والأربعين بعد المائة) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/01هـ على أنه "يمثل رئيس شركة المساهمة المبسطة أو مديرها أو رئيس مجلس إدارتها -بحسب الأحوال- الشركة أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير، ويجوز أن يفوض غيره في تمثيلها إذا نص نظامها الأساس على ذلك"، وحيث تنص الفقرة (ج) من المادة (السابعة عشرة) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/01/22هـ على أنه "يكون تسليم صورة التبليغ على النحو الآتي... ج. ما يتعلق بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة إلى مديرها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم"، وحيث تبين للدائرة بعد اطلاعها على بيانات السجل التجاري للشركة المدعى عليها، أن الشركة يديرها شخصان هما 1- (طرف مدخل)، وثبت للدائرة تبليغه تبليغاً صحيحاً بصحيفة الدعوى ومرفقاتها عبر منصة (أبشر) بموجب التبليغ رقم (--) وتاريخ (--) 2- (طرف مدخل)، وثبت للدائرة تبليغه تبليغاً صحيحاً بصحيفة الدعوى ومرفقاتها عبر منصة (أبشر) بموجب التبليغ رقم (--) وتاريخ (--)، مما يثبت معه تبليغ الشركة المدعى عليها وفقاً لما قضى به الأمر الملكي رقم (14388) وتاريخ 1439/03/25هـ. وحيث لم تقدم الشركة المدعى عليها جواباً عن صحيفة الدعوى بالرغم من منحها المهلة الكافية لذلك، وبناءً على حكم المادة (الثالثة والعشرين) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، فإن هذا القرار يُعدّ حضورياً في مواجهة الشركة المدعى عليها، ويرتب آثاره النظامية المقررة.

وباطلاع الدائرة على العقد المبرم بين طرفي الدعوى بعنوان "عقد شريك مساهم" المرافق لصحيفة الدعوى والمؤرخ في (--)، تبين لها أن بند (تمهيد) في العقد المشار إليه جاء فيه ما نصه: "... قررت الشركة التوسع في أنشطتها داخل وخارج المملكة وزيادة عدد فروعها وفق خطة النمو الأولى...، لذا فقد أتاحت الشركة المدعى عليها الفرصة لمن أراد الدخول كشريك مساهم في زيادة رأس مال الشركة عليه التقت إرادة ورغبة الطرفين وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً وفق البنود التالية..."، وتضمن البند (الثاني) من العقد أن "1- الشركة المدعى عليها تم تأسيسها لإدارة وتشغيل جميع أعمال الشركة المدعى عليها وجميع الشركات التابعة لها ويشار لهم بالشركاء المؤسسون... 4- المساهم: هو الشريك الذي ساهم بزيادة رأس المال في الشركة"، وتضمن البند (السادس) أنه "بموجب هذه الاتفاقية يكون نصيب الطرف الثاني بعد الإيداع عدد (3000) سهم من أسهم الشركة المدعى عليها بقيمة إجمالية قدرها (12,000) (اثنا عشر ألفاً) فقط ريال سعودي حيث أن قيمة سعر السهم الواحد أربعة ريال، منها (--) ريال قيمة إسمية وعلاوة إصدار (--) ريال..."، وجاء في البند (السابع) ما نصه: "يلتزم الطرف الثاني بإيداع قيمة أسهمه الخاصة بزيادة رأس المال في الشركة المدعى عليها في حساب الشركة..."، وتبين أيضاً للدائرة من اطلاعها على إيصال التحويل المرافق لصحيفة الدعوى أن المدعى



حوّل في تاريخ (--) مبلغاً قدره اثنا عشر ألف (12,000) ريال إلى حساب الشركة المدعى عليها في البنك (أ) المشار إليه في العقد.

وحيث تنص الفقرة (1) من المادة (الثامنة والثلاثين بعد المائة) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/01 هـ الموافق 2022/06/03 م على أنه "1. تسري على شركة المساهمة المبسطة فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب، وبما يتفق مع طبيعتها، أحكام شركة المساهمة عدا المواد: (الحادية والستين)، و(الثالثة والستين)،..."، وحيث تنص المادة (الثانية والستون) منه على أنه "إذا لم يقصر المؤسسون خلال مرحلة التأسيس الاكتتاب بجميع الأسهم على أنفسهم، وجب عليهم طرح الأسهم التي لم يكتتبوا بها للاكتتاب وفقاً لنظام السوق المالية"، وتنص الفقرة (أ) من المادة (الأولى) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/04/09 هـ الموافق 2017/12/27 م، المعدلة بقرار المجلس رقم (3-6-2024) وتاريخ 1445/07/05 هـ الموافق 2024/01/17 م، على أنه "لا يجوز طرح أوراق مالية في المملكة إلا بموجب هذه القواعد"، وتنص الفقرة (ب) من المادة ذاتها على أنه "يقصد بطرح الأوراق المالية لغرض تطبيق هذه القواعد أي من الآتي: 1- إصدار أوراق مالية. 2- دعوة الجمهور للاكتتاب في الأوراق المالية، أو الترويج لها بشكل مباشر أو غير مباشر..."، وتنص المادة (الثالثة) من القواعد ذاتها على أنه "يكون طرح الأوراق المالية في المملكة من خلال أي من الآتي: 1) طرح مستثنى. 2) طرح خاص. 3) طرح عام. 4) طرح في السوق الموازية"، وتنص الفقرة (أ) من المادة (السادسة) من القواعد ذاتها على أنه "أ) دون الإخلال بلائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة مؤسسات السوق المالية، يكون الطرح مستثنى من متطلبات هذه القواعد في أي من الحالات الآتية: 1) إذا كانت الأوراق المالية صادرة عن حكومة المملكة. 2) إذا كان طرحاً لأوراق مالية تعاقدية... 3) إذا كان الطرح لأسهم جديدة على المساهمين الحاليين في المصدر لزيادة رأس ماله وكانت أسهم المصدر غير مدرجة. 4) إذا كان المطروح عليه تابعاً للمصدر ما لم يكن الطرح لأسهم من فئة مدرجة في السوق. 5) إذا كان جميع المطروح عليهم موظفين لدى المصدر أو لدى أي من تابعيه ما لم يكن الطرح لأسهم جديدة من فئة مدرجة في السوق. 6) إذا كان طرح الأسهم على الدائنين في حال الإفلاس. 7) إذا كان الطرح يتمثل في إصدار أسهم جديدة لدائني المصدر لزيادة رأس ماله مقابل ما لهم من ديون على المصدر وكانت أسهم المصدر غير مدرجة. 8) إذا كان الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة يقل عن عشرة ملايين ريال سعودي أو ما يعادله، وذلك وفقاً للشروط الآتية..."

وحيث إن طرح الأوراق المالية للشركة المدعى عليها -على النحو الموضح- ليس من حالات الطرح المستثنى بناءً على ما سبق، إضافة إلى أنه لا يُعدّ طرحاً عاماً أو طرحاً في السوق الموازية، وحيث تنص المادة (الثامنة) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة على أنه "أ) يكون طرح الأوراق المالية طرحاً خاصاً إذا لم يكن طرحاً مستثنى أو طرحاً عاماً أو طرحاً في السوق الموازية..."؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى أن ما قامت به الشركة المدعى عليها يعد طرحاً خاصاً للأوراق المالية.



وحيث تنص المادة (العاشرة) من القواعد المشار إليها على أنه "أ) لا يجوز لأي شخص طرح أوراق مالية طرحاً خاصاً ما لم يستوف المتطلبين الآتيين: (1) أن يتم الطرح بواسطة مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب. (2) إشعار الطارح للهيئة وفق متطلبات الملحق (2) أو الملحق (3) من القواعد (حيثما ينطبق) قبل عشرة أيام على الأقل من التاريخ المقترح للطرح، وتقديم المعلومات الآتية للهيئة...".

وحيث إن العقد الموقع بين الطرفين "عقد شريك مساهم" هو في حقيقته عقد اكتتاب في أسهم شركة (أ)، وحيث إن هذا الاكتتاب تم بواسطة الشركة المدعى عليها وهي ليست مؤسسة سوق مالية مرخصاً لها في ممارسة نشاط الترتيب وليست مستثناة من متطلبات الترخيص، الأمر الذي يتبين معه للدائرة مخالفة الشركة المدعى عليها للمادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية التي تنص على أنه "مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من المادة الثانية والثلاثين من هذا النظام، لا يجوز لأي شخص ممارسة أي من الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين من هذا النظام داخل المملكة أو الادعاء بممارستها، ما لم يكن حاصلاً على ترخيص من الهيئة بذلك، حتى لو كانت الورقة المالية ذات الصلة بتلك الأعمال مدرجة أو متداولة في سوق مالية منظمة خارج المملكة"، والمادة (الخامسة) من لائحة أعمال الأوراق المالية التي تنص على أنه "يحظر على أي شخص ممارسة أعمال الأوراق المالية في المملكة ما لم يكن: (1) مؤسسة سوق مالية مرخص لها من الهيئة. (2) أو شخصاً مستثنى وفقاً للملحق (1) من هذه اللائحة".

وحيث إن الفقرة (ب) من المادة (الستين) من نظام السوق المالية تنص على أنه "يقع باطلاً أي اتفاق أو عقد يرم في شأن صفقة تتعلق بالأوراق المالية بالمخالفة لأحكام المادة الحادية والثلاثين من هذا النظام، ولا يحق للمخالف الاحتجاج بالاتفاق أو العقد في مواجهة الطرف الآخر، ويجوز للطرف الآخر أن يطلب فسخ الاتفاق أو العقد واسترداد أي أموال أو ممتلكات أخرى يكون قد دفعها أو حولها بموجب الاتفاق أو العقد، بشرط أن يقوم بإعادة الأموال أو الممتلكات الأخرى التي تلقاها بموجب الاتفاق أو العقد. وتختص اللجنة بالدعاوى المرفوعة بناء على هذه المادة"، لذا فإن العقد المبرم بين الطرفين يكون باطلاً.

وحيث إن الثابت للدائرة مما تقدم أن المدعي حوّل إلى حساب الشركة المدعى عليها بموجب العقد المبرم بينهما مبلغ الـ (12,000) ريال، ولم يتسلم منها أي مبلغ يمثل أرباحاً أو استرداداً جزئياً من رأس المال، فإن الشركة المدعى عليها ملزمة بإعادة هذا المبلغ إلى المدعي.

ولما تقدم من أسباب، وبعد المداولة نظاماً، قَرَرَت الدائرة الآتي:

أولاً: بطلان "عقد شريك مساهم" بين المدعي والشركة المدعى عليها.

ثانياً: إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع إلى المدعي مبلغاً قدره اثنا عشر ألف (12,000) ريال.



لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم